البحث الرابع

محاربة السرقات العلمية مدخلاً لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية.

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم في الوطن العربي "نحو نظام تعليمي متميز"

أ.د. جمال علي الدهشان*

الملخص

هدفت الورقة الحالية إلى تسليط الضوء على ظاهرة السرقات العلمية، فقدمت تعريفاً لمفهوم السرقات العلمية، وبينت أبرز صورها ومظاهرها في عصر المعلوماتية، كما كشفت عن أهم الآثار السلبية لظاهرة السرقات العلمية في جودة البحث التربوي العربي، وبينت الأساليب المستخدمة في مجابهة السرقة العلمية والحد من الوقوع فيها، وأخيراً قدمت مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من تلك الآفة ومعالجتها ومن أبرزها:

- **ضرورة تعريف الباحثين بخطورة الانتحال والسرقات العلمية، وسن القوانين والتشريعات، وتفعيل قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية.**
- **نشر ثقافة الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية بين الطلبة من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل، لاسيما تلك التي تتطرق لمواضيع حقوق المؤلف والأمانة العلمية، ولفت انتباه الطلبة إلى العقوبات المفروضة على حالات السرقة العلمية.**

الكلمات المفتاحية: السرقات العلمية، جودة البحث التربوي العربي

---

* أستاذ في قسم أصول التربية – عميد كلية التربية – جامعة المنوفية – مصر.

1. تمهيد:

انتشرت في الآونة الأخيرة ظواهر عدة غير صحية في مجال البحث العلمي، ومن هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بكل أشكالها وصورها التي أصبحت من أخطر الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والمؤسسات الجامعية والبحثية في مصر والعالم العربي، بل وأضحت من أبشع الجرائم التي تُرتكب في تلك المجتمعات، وصلت إلى حد وصفها البعض "انحطاطاً ثقافياً وبلطجة فكرية"، واتخذت صوراً وأشكالاً عديدة، فلصوص الكلمة والفكرة لا ينتهجون طريقة واحدة في انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين، بل ينتهجون طرائقاً عديدة، ظاهرة وخفية، مباشرة وغير مباشرة، ساذجة وذكية، بل ربما نسمع عن طرائق جديدة مستحدثة في ظل التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...، ولعل الأثر السيئ للسرقة لن يكون محصوراً لدى الأجيال والطلبة بعدم جدية البحث العلمي والتحصيل الدراسي فحسب، بل سيكون أثره السيئ في المجتمع أكثر شدة وخطراً، خصوصاً إذا كان السارق أستاذاً جامعياً وعلى عاتقه تربية أجيال من الطلبة وتعليمهم، فأي أجيال ترجى من هؤلاء الأساتذة؟.

ولعل من أبرز الدلائل على خطورتها وانتشارها أنها وصلت إلى حد أصبحت فيه قضية رأي عام، فما ينشر كل يوم في وسائل الإعلام المختلفة من مادة صحفية ذات عناوين تقلق الرأي العام وتقلل من ثقته واحترمه للقيم العلمية والأخلاقية للمؤسسات العلمية، من أبرز تلك العناوين على سبيل المثال لا الحصر: "السرقات العلمية ظاهرة العصر"، "سرقة الأبحاث العلمية تهدد الجامعات"، "السرقات العلمية قضية تهدد أمن المعلومات"، "السرقات العلمية وأثرها في تخلف الدول"، "السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية الظاهرة وعلاجها"، "السرقة العلمية ظاهرة متفاقمة تسيء إلى البحث العلمي"، "جامعات مصر الأولى عالمياً في السرقات العلمية والعالم يقاطعها"، "وزير الثقافة: "مصر تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في السرقات العلمية"، "مثلث الخطر الذي يهدد الجامعات المصرية، أهم أضلاعه، السرقات العلمية لأبحاث الأساتذة"، "سرقة البحوث والرسائل العلمي... هل وصلت إلى حد الظاهرة؟"، "محلات لبيع الأبحاث العلمية..."، "الأهرام يواصل حملة الكشف عن السرقات العلمية عبر (4) مواقع للدوريات العلمية وارتفاع عدد المخالفين إلى (65) باحثاً وأستاذاً جامعياً"، "دكتوراه للبيع: السرقات الأدبية... انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية.

والواقع أن الانتحال والسرقات العلمية لا يقتصر على أقطار دون أخرى، فالتقارير الدولية تؤكد أن هذه المسألة أوسع وأخطر مما يظن بعضنا، وأنها أخذت أبعاداً خطيرة في سائر أنحاء الدنيا، فها هي

صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية تؤكد استشراء هذه الظاهرة في كيان المجتمع الفرنسي ما حمل الجامعات الفرنسية على استخدام برامج مكافحة الانتحال، وتقول الصحيفة إن السرقات الفكرية أصبحت "ظاهرة حقيقية في الجامعات، تُؤخذ من الآن فصاعداً بجدية أكثر"، وغير بعيد عن فرنسا، نجد المملكة المتحدة تقرع ناقوس الخطر من خلال صحيفتها "الإندبندنت" التي تحدّثت عن "وباء الانتحال"، مشيرة إلى تورط رقم قياسي من الطلبة يناهز خمسين ألف حالة.

كما شهدت العديد من الجامعات الجزائرية حالات كبيرة ومتعددة، من السرقات العلمية لأعمال منجزة من جامعات جزائرية أخرى أو من جامعات العالم العربية والدولية كله سواء بالنقل الحرفي أو بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، وهو ما دعا وزارة التعليم العالي والبحث في الجزائر إلى إصدار العديد من التشريعات لمحاربة تلك الظاهرة كان آخرها القرار رقم (933) بتاريخ (28\جوان\2016) الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الأمر الذي يدعو كل المهتمين والغيورين على مصداقية التكوين والبحث العلمي الجامعي إلى التفكير معاً في وضع استراتيجيات عملية دقيقة على غرار كل جامعات العالم المتطور للحد من هذه الظاهرة المسيئة لسمعة البحث العلمي في الجامعة.

وشهدت بعض الجامعات الأردنية في الآونة الأخيرة ما يشير إلى استشراء ظاهرة السرقات العلمية في بحوث أعضاء هيئة التدريس أو طلبة الدراسات العليا، حالات متعددة تكتشف (وأخرى كثيرة يفلت أصحابها من اكتشاف سرقاتها)، ويتم التحقيق فيها ويوجه إنذار للسارق، ويبقى على رأس عمله يدرس أعداد غفيرة من الطلبة وينمي فيهم قيم ويعلمهم أصول البحث العلمي وأخلاقياته التي يفتقدها هو، وفي مجال الرسائل والأطروحات الجامعية حدث ولا حرج عن تجاوزات مهمة وعن نقل حرفي وضعف في التوثيق وغياب الأمانة العلمية، من جانب آخر فإن وجود مكاتب متخصصة تقوم بكتابة الرسائل لطلبة الماجستير والدكتوراه مقابل الأجر المادي يضع ظلالاً كثيرة وشكوكاً أكثر عن جودة البحوث، ومدى أهلية هؤلاء الطلبة لنيل درجات علمية بموجبها، بعض هؤلاء الخريجين تراهم بعد تخرجهم يمارسون ذات السلوكيات غير العلمية في بحوثهم وبحوث طلبتهم.

في مصر وفي ظل انتشار تلك الظاهرة ومحاولة القضاء عليها وتجنبها، أعلنت وزارة التعليم العالي في مصر من خلال المجلس الأعلى للجامعات، الحرب على تلك الظاهرة من خلال بدء تطبيق إجراءات محاربة السرقات العلمية بالجامعات المصرية، وتطبيق برامج كشف الانتحال للمتقدمين للترقيات، وعلى طلاب الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية مع السماح بنسبة (25%) فقط كحد أقصى للاقتباس،

وتقرر وضع من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلى الشطب من الجامعة بالكامل ومنعه من التدريس في أية جامعة .

إن خطورة انتشار ظاهرة السرقة العلمية تكمن في أنها ترفع من شأن السارق علمياً ووظيفياً، وقد تمنحه شهادة عليا كالدكتوراه، وتصل به إلى مرتبة الأستاذية، وقد ترقى به إلى أعلى المستويات السياسية والاجتماعية، وتترك هذه السرقات آثاراً سيئة على السمعة العالمية للجامعات والمؤسسات العلمية المحلية والوطن ككل، السرقات العلمية إن وجدت في مجتمع بحثي كانت دليلاً على تدني المستوى الأكاديمي للأبحاث والجامعات، كما أن انتشارها يؤثر سلبياً في عمل الباحثين العلميين الشرفاء الذين تجدهم يعانون معاناة شديدة في ظل شح الموارد المالية للبحث العلمي، وضعف التجهيزات العلمية، ويقضون الأيام والأشهر والسنين في عمل دؤوب مضنٍ من أجل الحصول على نتائج جديدة تستحق النشر، ما يطرح التساؤل والشكوك عندهم عن جدوى البحث العلمي الصادق، وتشجعهم سهولة الاقتباس وانتشاره على انتهاج هذا الأسلوب المشين وغير الطبيعي.

وعلى الرغم من أن السرقات العلمية ليست ظاهرة حديثة الظهور كما قد يتبادر إلى الذهن، وإنما هي ظاهرة قديمة، فقد ألف العديد من العلماء القدامى مؤلفات في سرقات الشعراء والكتاب منذ عصر التدوين، وحفلت المؤلفات الأولى في طبقات الشعراء والنقد الأدبي القديم، بالكثير من السجال حول هذا الموضوع الذي أطلقت حوله الكثير من المفاهيم النقدية؛ مثل: السرقة والاقتباس والتوارد والتضمين والتناص وغيرها، إلا أنه وبظهور وسائل التواصل الحديثة وشبكة الإنترنت أصبح الأمر أكثر سهولة سواء من حيث الوصول إلى البحوث والكتب، أم من حيث اكتشاف السرقات عن طريق محركات البحث الإلكترونية.

فإذا كانت الشبكة العنكبوتية العالمية قد حققت حلماً لم يكن متوقعاً من قبل، إلا أنها في الوقت ذاته قد جرّت معها لمجتمع المعلومات الرقمي العديد من المشكلات التشريعية والأخلاقية والاجتماعية، من حيث الخصوصية والحماية وحقوق الملكية الفكرية، وبعض التجاوزات بما في ذلك السرقة والتجسس والإرهاب الإلكتروني والتلاعب بالمعلومات، وذلك نظراً لضخامة هذه الشبكة العملاقة، وكونها شبكة حرة بعيدة عن سيطرة دولة بعينها، ومع تزايد استخدام الإنترنت ظهرت أنماط جديدة من التحديات لم تكن معروفة من قبل، وظهر جيل جديد من المجرمين المحترفين الذين يمتلكون المهارات والمعرفة التقنية، ويحتاجون بالتالي إلى أساليب ونظم خاصة للتعامل معهم، ما زاد في استفحال الظاهرة، وجعل معها عدداً من المهتمين والمتخصصين يدقون ناقوس الخطر، نظراً لانعكاساتها السلبية المباشرة على الجامعات ومراكز البحث العلمي، واعتماد أعداد كبيرة من الطلبة على الإنترنت في تقديم بحوثهم الجامعية.

إن الأمر لم يقف عند مجرد تغيير بعض البيانات أو الاقتباس والنسخ الجزئي القصير بل الادعاء بملكية بحث كامل منشور باللغة الإنكليزية أو بعد ترجمته إلى اللغة العربية، أو بأطروحة معتمدة على نتائج مقتبسة بالكامل.

لقد انتشرت هذه السرقات بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا، لسهوله النشر باللغة العربية ما يغري الباحث بترجمة مجمل أو جزء من البحث المنشور باللغة الأجنبية والادعاء بملكيته، وهو أسلوب شجعه عدم وجود آليات للكشف عن السرقات الفكرية عند الناشرين العرب، وضعف أسلوب مراجعة الأقران، وضعف المستويات العلمية للمراجعين العلميين، وعدم ارتباطهم اليومي بالعلم العالمي، وكذلك في ضعف اللغة الأجنبية، وفي عدم توفر المصادر وصعوبة الاطلاع عليها، كما أن عدم وجود برامج لكشف السرقة والانتحال بالعربية البلاجياريزم "Plagiarism"، يجعل من اكتشاف السرقات العلمية للمواضيع المترجمة للغة العربية عملية صعبة للغاية وتحتاج إلى وقت كبير، لأن المواقع والبرامج الإلكترونية الموجودة تكشف سرقات البحوث باللغة الإنجليزية، لكنها لا تخدم اللغة العربية بتاتاً، مشيراً إلى أنه من الصعب بناء قاعدة إلكترونية عن الأبحاث العربية، لأن الأكاديميين العرب لا ينشرون بحوثهم أو أوراقهم العلمية على الإنترنت، ولذلك فإن اكتشاف السرقات العلمية العربية يأتي عبر اجتهاد من أساتذة الجامعات، ولا يتم كشف تلك السرقات بسهولة عبر تعريض البحث إلى برامج الكشف الموجودة على مواقع الإنترنت لأنها لا تدعم الأبحاث باللغة العربية.

إن الأمر لم يقف عند طلاب الماجستير والدكتوراه والبعض من صغار الباحثين، ولكن الأخطر أن يمتد إلى بعض الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ممن هم حرّاس البحث العلمي والقدوة والمشرفون على بحوث شباب الباحثين وطلاب الدراسات العليا، إما بصورة مباشرة من خلال سرقة أفكار أو كتابات الآخرين ونسبها للذات دون ذكر المصادر، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الموافقة أو مباركة قيام طلابه بممارسة تلك الرذيلة، وبتسترهم على بعض الدخلاء على الحقل العلمي نظير المال الذي تحول تدريجياً إلى عصابات منظمة يمكن أن نسميها بلطجة فكرية وأدبية، من خلال ما يعرف بمراكز خدمات الطالب أو مكاتب إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية، التي انتشرت في بلادنا العربية، وأصبح الإعلان عنها متاحاً في الأماكن والمواقع، وقد عدّتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية من مراكز الفساد العلمي والسرقات العلمية، وتركز في عملها على إفساد الطلاب.

والواقع أنه على الرغم من أهمية قضية السرقات العلمية وحيويتها بل وخطورتها على جودة البحث العلمي العربي، فإنها لم تنل ما تستحقه من المعالجة، فالأمر لا يخلو من وساطات تحاول تقديم الاعتبارات

الإنسانية على المقتضيات العلمية، وهو خلط يضر أكثر مما ينفع، ويصيب مقتلاً في مبادئ النزاهة والجدارة والإنصاف، بل إننا بذلك نخالف مبدأ تكافؤ الفرص حين نضع على قدم المساواة الباحثين الجادين والمجدين (وهم موجودون في جامعاتنا وأغلبهم من المعيدين)، وبين الباحثين الغشاشين أو الهزيلين غير الجديرين بأرفع درجة علمية تمنحها الجامعات المصرية، ما يوحي بأننا في حاجة ماسّة إلى المزيد من الدراسات العلمية في هذا الصدد التي تسعى إلى إخضاع القضية للمنهج العلمي، ومعالجة حقوق المؤلف في ضوء التحديات المعاصرة، ومصداقية البحث العلمي ونتائجه، ويزيد الأمر خطورة، ما أكده أحد الباحثين هذا الإطار (أن تلك الظاهرة على الرغم من خطورتها، إلا أنها لم تنل الاهتمام المطلوب من الجامعات ومراكز البحوث في كل أنحاء العالم، ولم تنشر إلا دراسات قليلة في هذا المجال وصل إلى حد وصف ذلك بالفراغ المعرفي في التعامل مع تلك الظاهرة).

وانطلاقاً من أن تلك الظاهرة أصبحت تسيء إلى نبل الرسالة العلمية وتعمق أزمة الجامعة، في ظل انتشار ظاهرة الانفلات في منح درجتي الدكتوراه والماجستير، وسوء التحكيم العلمي للبحوث والدراسات المقدمة للنشر وشكليته في كثير من المجلات والمؤتمرات العلمية، يضع على كل أستاذ جامعي التزاماً أخلاقياً ومهنياً واجتماعياً، أن يطرح هذا الموضوع للنقاش بين كل المهتمين والغيورين على مصداقية التكوين والبحث العلمي الجامعي من أجل التفكير معاً في وضع إستراتيجيات عملية دقيقة على غرار جامعات العالم المتطور للحد من هذه الظاهرة المسيئة لسمعة الجامعة والبحث العلمي.

إن خطورة تلك الظاهرة تقتضي من الجهات المسؤولة في وزارات التعليم العالي والبحث العلمي إصدار تعليمات واضحة تتعلق بالسلوك العلمي وأخلاقيات البحث، بحيث تشمل مفهوم السرقة العلمية والفكرية، وسوء استخدام المعلومات العلمية وشروط التأليف والإشارة إلى المعلومات المنشورة والاقتباس، ويجب أن تتضمن التعليمات عقوبات رادعة ومحددة ضد المخالفين، إن سن التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم ذلك وتحدده، يكون الغرض منها تقديم توضيحات بهذا الخصوص لردع الاقتباس غير المشروع من أجل الحفاظ على النزاهة في البحث العلمي والالتزام الأخلاقي في الممارسات، لأن مثل هذه التعليمات تشكل ردعاً لظواهر تسطيح البحث العلمي وتؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتفاصيل والبيانات الدقيقة بما في ذلك دفع الباحث إلى تقديم الأدلة النوعية والكمية باستخدام التقنيات الإحصائية وتزيد من مصداقية الشهادات ونتائج البحث العلمي عند الجمهور.

وستساعد هذه التشريعات والتعليمات والتوجيهات في الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية في مجال البحث العلمي ومنع الممارسات غير الأخلاقية من تلفيق وتزوير أو انتحال، كما ستساعد هذه

التعليمات على إضفاء صورة حسنة على الجامعة لأنها تظهر جديتها والتزامها في عدم قبول أي نوع من السلوك غير العلمي في البحث أو النشر، ولابد لهذه التعليمات من تقديم عرض واضح عن السرقة العلمية وما يمكن أن يؤدي الكشف عنها بالنسبة للباحث من عقوبة، ويجب أن يعرف الباحث أن الاقتباس المشروع يجب أن لا يتعدى بضعة كلمات أو عبارات قصيرة، وعندما يتعدى الاقتباس أكثر من هذا يجب أن يوضع النص بين أقواس ويشار إلى المصدر الأصلي، ومن المهم للتعليمات أن تؤكد ضرورة عدم النشر في المجلات الزائفة التي تشجع النشر بدون مراجعة أقران وبدون التأكد من التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي والسلوك العلمي في مقابل أخذ أجور باهظة للنشر.

وإذا كانت الأبحاث العلمية في مجال العلوم الإنسانية قد شهدت تراجعاً ملموساً في السنوات الأخيرة نظراً لانتشار ظاهرة الانتحال والسرقات العلمية، فأضحت أغلبية أبحاث التخرج أو مقالات الباحثين عبارة عن اجترار لما تم نشره سابقاً فلم تضف جديداً، كما صار جُلها لا يحترم أهم مقومات البحث العلمي المتمثل في الأمانة العلمية التي تقتضي إسناد الأفكار لأصحابها، وعدم نقل أو اقتباس أية فكرة دون الإحالة في الهامش إلى مصادرها الأساسية، وقد يكون سبب عدم التزام بعض الباحثين بأبجديات البحث العلمي بغير قصد نظرًا للجهل بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، كما قد يكون بقصد مما يستوجب تضافر الجهود لإيجاد آليات لكشف هذه الممارسات اللاأخلاقية ومعاقبة مرتكبيها.

الورقة الحالية تسعى إلى دراسة واقع تلك الآفة الخطيرة، مستعرضة المقصود بالسرقات العلمية صورها ومظاهرها، وأسباب انتشارها، وما يمكن أن تسببه من تهديد لجودة البحث العلمي، وبعض المقترحات للحد منها والتغلب عليها.

2. المقصود بالسرقات العلمية وأبرز صورها ومظاهرها في عصر المعلوماتية:

2. 1. المقصود بالسرقة العلمية:

السرقة العلمية مفهوم ينسب إلى من يقوم بالغش وانتحال أعمال غيره الإبداعية أو العلمية، ونسبها إلى نفسه، فالانتحال العلمي أبرز صور السرقات العلمية، وإن كانت تندرج تحته أعمال مخالفة للأمانة العلمية يقوم بها الباحثون الأكاديميون لاسيما المبتدئين منهم.

وكلمة ينتحل "Plagiarize" مشتقة من كلمة لاتينية تعني "الخطف"، والمنتحل هو خاطف أفكار أو كلمات شخص آخر، والتعريف الحديث للانتحال (Plagiarism) هو: السرقة الأدبية (الفنية أو الموسيقية)، إنه الادعاء الكاذب بالتأليف "استخدام الكاتب إنتاجاً فكرياً لشخص ما على أنه إنتاج شخصي"، فإذا كتبت ورقة ما بعد أن ضمنتها شيئاً أخذته من مصدر آخر وقدمته على أنه من إنتاجك،

فإنك منتحل، أو هو أخذ كتابات الآخرين وإنتاجهم وادعاؤه لنفسك، فالانتحال العلمي (أو كما هو معروف في الأوساط العلمية والأكاديمية والأدبية بـ "Plagiarism") هو استخدام الكاتب أو المؤلف أو الباحث كلمات أو أفكار أو رؤى أو تعبيرات شخص آخر دون نسبها إلى هذا الشخص، أو الاعتراف له بالفضل فيها، والانتحال العلمي أيضاً هو أن ينسب الشخص إلى نفسه أشياء لا فضل له فيها بغير سند من الواقع، والتعبير عن الأفكار بأنها بنات أفكاره وأنها أصلية.

قد يكون الانتحال متعمداً أو غير متعمد؛ ويكون متعمداً: عندما يقدم المتحدث أو الكاتب كلمات أو أفكار شخص آخر على أنها أعماله (وهو على علم بذلك)، أما الانتحال غير المتعمد: فهو "الصياغة غير الواعية (غير المقصودة)، وغير المتقنة لكلمات أو لأفكار شخص آخر"، ويعد الانتحال المتعمد الأكثر خطورة.

فالسرقة العلمية هي أن تأخذ كلمات أو أفكار أو أبحاث غيرك، وتضعها في عملك من غير الإشارة إليه وإلى عمله، فتصبح كأنها لك أنت، وهذه سرقة بالتأكيد، ومخالفة أخلاقية تُعاقب المؤسسات الأكاديمية والفكرية مرتكبيها، ولعل ما ينقصنا تفعيل عقوبات جادة على من يفعل ذلك في صحفنا، وأقصد (القص واللزق)، الذي أصبح عادة قلّ من يسلم منها للأسف، ناهيك عن المواقع الإلكترونية.

وفي الواقع ثمة تعريفات كثيرة للسرقة العلمية، وإن كان المضمون واحد؛ من بينها:

2. 1. 1. استخدام أعمال الآخرين، العلمية أو الإبداعية والادعاء بأنها من إنتاج الباحث نفسه، هي استخدام اختراعات الغير وأعمالهم الأدبية، وتضمينها في الأبحاث دون ذكر صاحبها ومنتجها الأصلي.

2. 1. 2. السرقة العلمية هي: استخدام أفكار الآخرين وأعمالهم العلمية أو الأدبية بصورة أو بأخرى (نقل نصي، نسخ ولصق)، وتبنيها دون الإيعاز أو نسبها لصاحبها الأصلي.

2. 2. صور ومظاهر السرقة العلمية:

2. 2. 1. حدد القرار رقم (933) الصادر بتاريخ (28\جوان\2016) لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر السرقة العلمية في كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، ولهذا الغرض، تعدّ السرقة علمية في كل مما يأتي:

2. 2. 1. 1. اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

2. 2. 1. 2. اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

2. 2. 1. 3. استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

2. 2. 1. 4. استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

2. 2. 1. 5. نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة وعدّه عملاً شخصياً.

2. 2. 1. 6. استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

2. 2. 1. 7. الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

2. 2. 1. 8. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بادراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

2. 2. 1. 9. قيام الباحث الرئيسي بادراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استناداً لسمعته العلمية.

2. 2. 1. 10. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

2. 2. 1. 11. استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية في المجلات والدوريات.

2. 2. 1. 12. إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم أو موافقة أو تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم.

مما سبق يتضح أن للسرقة العلمية صوراً كثيرة، تختلف في الكم والكيف، إذ يمكن أن نجد باحثاً لم يقع في الانتحال وحسب، بل نقل فقرة كاملة من مرجع علمي دون أن يعرف به، وباحثاً علمياً آخر نقل جملة ذكر مصدرها ولم يضعها في علامة تنصيص، ولم ينظم رسالته وقت كتابتها، كما قد يلجأ بعض الباحثين إلى إجراء بعض التغييرات الشكلية لعنوان رسالته أو دراسته، وقد يسطو البعض على الإطار النظري والدراسات لباحثين سابقين دون أن يكلف نفسه عناء البحث ودقته، بخاصة مع توافر وانتشار أجهزة الكومبيوتر وخدمات البحث على شبكة الإنترنت، وذلك دون مراعاة لقواعد البحث العلمي المتعارف عليها وأصوله وأخلاقياته.

2. 2. 2. وبصورة عامة يتفق الكثيرون على أن أبرز صور السرقة العلمية تتمثل فيما يلي:

2. 2. 2. 1. الاستنساخ: يتم فيه تقديم عمل الآخرين بكامله على انه عمل للفرد، إن أشنع أنواع السرقات العلمية على الإطلاق، هو قيام الباحث السارق بسرقة الكتاب أو البحث بكامله، وقد يظن بعضهم أن أحداً لا يجرؤ على ذلك، والحق غير ذلك، فقد تكرر كثيرً قيام أحدهم بكتابة اسمه مكان اسم المؤلف الأصلي وإعادة طباعة الكتاب في دار جديدة وفي بلد أخرى، وبهذا يصبح للكاتب السارق كتاباً لم يكتب فيه كلمة واحدة اللهم إلا اسمه.

2. 2. 2. 2. النسخ: يتم فيه نسخ أجزاء كبيرة من مصدر محدد دون ذكر المصدر.

2. 2. 2. 3. الاستبدال: يتم فيه نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسية مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه.

2. 2. 2. 4. المزج: يتم فيه مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكر المصدر.

2. 2. 2. 5. التكرار: يتم فيه نسخ من كتابات الفرد السابقة دون ذكرها.

2. 2. 2. 6. المزيج: وهو دمج مقاطع نصية ذكر مصدرها بشكل صحيح مع مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها، إن من أهم صور السرقات المباشرة والمتعارف عليها؛ إدخال المؤلف فقرة أو عدة فقرات كاملة – من مؤلف آخر– إلى النص، دون أن يذكر اسم المؤلف الأصلي، فقد يبدأ الكاتب السارق المقالة بفكرته وبكلامه وسرعان ما يحشر داخل مقالته عدة فقرات خلسة من مؤلف آخر، بحيث تبدو للقارئ وكأنها من بنات أفكار الكاتب.

2. 2. 2. 7. السرقة بالترجمة: وهي ترجمة المحتوى للغات أخرى واستخدامه دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، فهذا نوع آخر من السرقات العلمية يقوم به لصوص الكلمة، وذلك بترجمة نص أجنبي – مقالاً

كان أو بحثًا أو رواية – إلى لغة أخرى على أساس أنه عمل من إنتاجه لا مترجم، وبذلك يأكل حق المؤلف الأصلي صاحب الفكرة الأصلية والمادة الأساسية.

3. الأسباب إلى أدت إلى انتشار السرقات العلمية في المجتمعات العلمية العربية:

كثيراً ما نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء السرقة العلمية، ولماذا يجب علينا معرفة تلك الأسباب؟

إن تحديد العوامل التي تسهم أو تشجع على الاحتيال العلمي مفيد لوضع الحلول والتدابير الوقائية لمكافحته وقد أشارت دراسات عديدة إلى عوامل عديدة تقف وراء ذلك، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

3. 1. العولمة وثورة الاتصالات التي سهلت عملية السرقة والانتحال ودولته الأمر الذي جعل هذا الفساد داءً عالمياً عميق الجذور مستعصياً على المكافحة والعلاج بصورة فردية، وهو مايحتم ضرورة العمل الجماعي والتعاون الدولي لمكا فحته.

3. 2. عدم تمرس بعض الباحثين وجهلهم بمنهجية البحث العلمي وأصوله ومتطلبات النزاهة الأكاديمية؛ أي عدم معرفة الطالب بالطرائق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقاً لقواعد الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية التي تجنبه ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ونتيجة جهله بتلك القواعد والمنهج يقع عن غير قصد في فخ السرقة العلمية.

3. 3. الرغبة الشديدة لدى الأكاديميين غير الملتزمين بالنزاهة العلمية في الحصول على الترقية العلمية، أو محاولة الحصول على نتائج إيجابية مهمة بطرق ملتوية لسرعة نشرها للحصول على الدرجة، أو على موقع أكاديمي في مؤسسات الجامعة ومراكز البحوث، أو ضغط المنافسة للحصول على دعم مالي للبحوث في أقرب وقت ممكن وما يتبعها من مكاسب شخصية واجتماعية ووظيفية.

3. 4. الاختلاف في تعريف السرقات والانتحال العلمي وحدودها وما يقع تحتها من بلد إلى آخر، ومن تخصص إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع آخر، وهو ما يشكل صعوبة في حصر حالات الانتحال والسرقات العلمية.

3. 5. الضغط من الداعم المالي لتحقيق النتيجة المرجوة أو المتوقعة في حال دعم البحوث من قبل الشركات (كشركات الأدوية مثلاً) أو الخضوع لها بتقديم نتائج بحوث تساعدها في تسويق منتجاتها مع أنها قد لا تتفق مع المعايير العلمية النزيهه.

3. 6. التركيز على الكم أكثر من الكيف عند تقييم الباحثين من قبل الجهات المستخدمة كتركيز على عدد البحوث المنشورة دون اهتمام كافٍ بجودة البحوث أو القيمة العلمية للمجلة المنشورة فيها.

3. 7. عدم نزاهة بعض محكمي البحوث أو قلة خبرتهم العلمية في التحكيم.

3. 8. عدم وجود دائرة أو مؤسسة يمكن أن يتصل بها المبلغون عن الفساد في مجال البحث العلمي أو تخوفهم من عواقب الإبلاغ عن الفساد في مجال البحث العلمي ممن يفوقهم درجة وظيفية.

3. 9. الرغبة في الحصول على الشهرة ونقص عام في الاستقامة الأخلاقية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي النزيه.

3. 10. فشل المؤسسات البحثية والجامعات في تعزيز النزاهة العلمية وتوفير بيئة مناسبة لإنتشارها.

3. 11. ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة؛ وخاصة العربية منها في إبراز الفساد في مجال البحث العلمي والكشف عنه ومحاربته.

3. 12. وكالات التمويل المالي لبحوث تمنح دعماً مالياً إلى الجامعات وغيرها على الرغم من عدم امتلاك هذه الأخيرة لبرنامج دعم النزاهة العلمية.

وفي ضوء ذلك يتضح أنه ثمة أسباب محتملة لانتشار تلك الظاهرة في المجتمعات العربية تتمثل في تدني المهارات البحثية اللغوية، وعدم وجود وعي بخطورة العملية، وإدراك أن لا عقوبات وصعوبة الكشف، ربما بسبب غياب الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية، وعدم المقدرة على التفريق بين ما يمكن استخدامه بدون توثيق وما لا يجوز، وعدم معرفة الكيفية المثلى للاقتباس والتوثيق.

4. الآثار السلبية للسرقات العلمية في جودة البحث التربوي العربي:

يعد البحث العلمي النزيه، الوسيلة الوحيدة والأنجع، التي من شأنها الوصول للكشف عن كل حقيقة مجهولة، وإيجاد حلول لمختلف الإشكالات والتحديات التي يطرحها الواقع، إلا أن الحقيقة تتوه، والحلول تتحول إلى إشكالات في حد ذاتها، عندما يتحول الباحث (أستاذاً، أو طالباً) إلى مجرم أكاديمي لا يبذل أدنى جهد للوصول إلى المعلومة بل يتسلق، ويتطفل، وينتحل، ويسرق، ويزور أبحاثاً وجهوداً أكاديمية وصل إليه باحثون آخرون، لينخر عصارة أبحاثهم، ويدعي أقوالهم ونتائجهم وتوصياتهم.

إن لانتشار السرقات العلمية آثاراً سلبية عديدة من بينها، أنها يمكن أن تؤدى إلى إصابة الباحثين بالسلبية واليأس والإحباط الذي يمكن أن يقضي على إمكانية القيام بالبحث العلمي النزيه، ويجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة، ولا بمصدرها، وتنشأ عقليات ضعيفة علمياً، ومضرة فكرياً، ويكون نتاجها فراغ الأمة من كل عقلية بحثية جادة وموضوعية وأمينة، وبقتل موهبة الإبداع والتنافس والعمل الجاد، فمن ملك المال فقد ملك العلم أيضاً، وإن كان بالشراء والبيع، ما يزهد الباحثين النابهين في التفوق والتنافس والإبداع، إضافة إلى أن انتشار تلك الظاهرة يجعل المجتمع يستمرئ السرقة ويتعودها.

فلا يمكن أن يصل البحث العلمي إلى الهدف المنشود، ولن يحقق الفائدة المرجوة إلا إذا تم إعداده بطريقة سليمة ونظيفة خالية من أي إخلال يمس بقدسيته ونزاهته وموضوعيته، مع تقدير الجهود الفكرية السابقة واحترامها وعدم نسبها إلى الذات، فمن شأن التساهل مع السرقة العلمية أن تدمّر مسار البحث العلمي برمّته.

إن خطورة انتشار ظاهرة السرقة العلمية تكمن في أنها ترفع من شأن السارق علميًا ووظيفياً، وقد تمنحه شهادة عليا كالدكتوراه، وتصل به إلى مرتبة الأستاذية، وقد ترقى به إلى أعلى المستويات السياسية والاجتماعية، وتترك هذه السرقات آثاراً سيئة على السمعة العالمية للجامعات والمؤسسات العلمية المحلية والوطن ككل، السرقات العلمية إن وجدت في مجتمع بحثي كانت دليلاً على تدني المستوى الأكاديمي للأبحاث والجامعات، فواقع مؤسساتنا الجامعية العربية من زاوية السرقات العلمية، يعد من أسباب تأخّر تصنيفها في قائمات أفضل الجامعات في العالم، كما أن انتشارها يؤثر سلبياً على عمل الباحثين العلميين الشرفاء الذين تجدهم يعانون معاناة شديدة في ظل شح الموارد المالية للبحث العلمي، وضعف التجهيزات العلمية، ويقضون الأيام والأشهر والسنين في عمل دؤوب مضنٍ من أجل الحصول على نتائج جديدة تستحق النشر، ما يطرح التساؤل والشكوك عندهم عن جدوى البحث العلمي الصادق، وتشجعهم سهولة الاقتباس وانتشاره على انتهاج هذا الأسلوب المشين وغير الطبيعي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن الأساليب والآليات لمواجهته والحد من الوقوع فيه.

5. أساليب مجابهة السرقة العلمية والحد من الوقوع فيها:

إن أساليب مواجهة السرقات العلمية والفكرية لا تصدر من جهة، أو جماعة بعينها، وإنما تحتاج إلى تضافر الكثير من الجهود وأعمال كل القائمين على تنظيم أو تطوير أو حتى القرب من المجالات الأكاديمية، مجالس إدارة الجامعات، والأقسام العلمية، والأساتذة، والباحثين أنفسهم، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي فكلهم يتأثرون بالسرقات العلمية والفكرية، ومن المهم أن يثمر تعاونهم في إنتاج طرائق جديدة تحد من السرقات العلمية والفكرية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من الأساليب والطرائق المهمة والأكثر فاعلية في مواجهة السرقات العلمية والأدبية والفكرية؛ ومنها ما يلي:

5. 1. تعريف الباحثين وطلاب الدراسات العليا بخطوات البحث العلمي الرصين ومتطلباته وأخلاقياته مدخلاً لتجنب الوقوع في السرقات العلمية:

ويمكن أن يتم ذلك من خلال إدراج مبادئ البحث العلمي وأخلاقياته ضمن المقررات في سنوات الدراسة الجامعية والدراسات العليا، أو من خلال منهج أكاديمي في سنوات التمهيدي أو في أثناء الدراسة

الجامعية يعرف طلبة الجامعات والدراسات العليا ويدربهم ويكسبهم مهارات النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية وأخلاقياتها مع التوعية بخطورة الانتحال والسرقات العلمية وتأثيرها في الباحث والمجتمع، وتوضيح طرق مواجهتها والآثار المترتبة على ذلك، مع عدم التغافل عن تأثير السرقات العلمية والتقليل من خطورتها على التعلم والأبحاث العلمية ككل، السرقات العلمية تخص كل من يطلب منه في يوم أو مكان ما القيام بإعداد بحث علمي منظم لا بحث اكاديمي خاص برسالة الماجستير أو الدكتوراه فحسب.

كما يمكن الاهتمام بنشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي وتعزيزها، وذلك عن طريق ندوات ومؤتمرات وورش عمل، يتم من خلالها تقديم نماذج من المخالفات التي يقع فيها بعض الباحثين وكيفية تجنب الوقوع فيها، وتشكيل لجنة في كل جامعة تهتم برصد حالات المخالفات وكيفية التعامل معها واتخاذ الإجراءات حيالها.

5. 2. سن القوانين والتشريعات الناجزة للحد من السرقات ومعاقبة المخطئ:

من أقدم اساليب وطرق التصدي للسرقات العلمية والفكرية هي العقوبات القانونية، وسن التشريعات الجديدة للحد من السرقات العلمية، فكما يقال "من أمن العقوبة أساء الأدب" فالعقوبات في الجامعات في مصر مثلاً تبدأ من التحذير ورفض البحث مروراً بالمجالس التأديبية وصولاً إلى ما تتخذه المجالس التأديبية من إجراءات قوية؛ ومنها: رفض البحث أو شطب اسم الباحث العلمي من سجلات طلبة الدراسات العليا بالجامعة، ولا تقف العقوبة القانونية عند هذا الحد بل في بعض الحالات تخاطب الجامعة الجامعات الأخرى لعدم قبول الباحث ورفض أوراقه حين اللجوء إلى جامعة أخرى، فلا حصانة لأحد تثبت عليه السرقة الأكاديمية مهما علا شأنه أو بلغ منصبه.

والواقع أنه في ظل انتشار تلك الظاهرة واستفحالها تحتاج المؤسسات العلمية والبحثية –خصوصًا العربية منها– إلى سن المزيد من القوانين والتشريعات والعقوبات على من ينال من شرف البحث العلمي من خلال السرقة العلمية والفكرية.

5. 3. المشاركة المجتمعية في مواجهة السرقات العلمية:

التصدي للسرقات العلمية والفكرية لا يتحقق من غير تطبيق القاعدة التي تقول "إن البحث العلمي ما هو إلا مجهود المجتمع ككل"، فالمجتمعات المتقدمة تعي دورها في البحث العلمي، وعلى المجتمع ككل أن يعرف ما الضرر والتأثيرات القوية للسرقة العلمية، ومن السهل أن يحد المجتمع من السرقات العلمية إذا ما ربى جيلاً يبغض هذه الأفعال المخالفة للأمانة العلمية ويمقتها.

إن السرقات العلمية جريمة أخلاقية في المقام الأول قبل أن تكون جريمة علمية؛ لذلك كان من المهم للغاية أن نتشارك (باحثين، ومجتمعاً) مسؤولية التصدي للانتحال والسرقات الفكرية في البحث العلمي.

5. 4. تطوير برامج وتقنيات تكنولوجية لمجابهة السرقات العلمية:

يمكن أن يتم ذلك من خلال إتاحة البرامج الحاسوبية المتعلقة بكشف السرقات العلمية وتطويرها مع الحرص على توفير قواعد بيانات شاملة لكل الإنتاج العلمي العربي منشورة إلكترونياً.

فكثيرة هي البرامج والمواقع المساعدة للباحثين وأساتذة الجامعات في التخصصات العلمية المختلفة في معرفة الانتحال ومواضع الاستلال والسرقات العلمية في الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه، فبرمجيات كشف السرقات العلمية هي مواقع إنترنت أو برامج حاسوب مجانية أو مدفوعة تعمل على كشف السرقات العلمية والانتحال من خلال المقارنة بين الكثير من الأبحاث والجذور اللغوية، فبرامج كشف السرقات العلمية تطورت منذ التسعينيات إلى وقتنا الحاضر.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لكشف السرقات العلمية؛ الأولى: عن طريق الكشف بالبحث عن النصوص باستخدام محركات البحث لبيان مدى مطابقتهما للنص المنقول منه، والطريقة الأخرى: تعتمد على استخدام برمجيات متخصصة لكشف السرقات العلمية.

6. التوصيات:

في ضوء ما تم تناوله حول تلك الآفة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يعتقد أنها يمكن أن تسهم في تجنب تلك الآفة ومعالجتها من أبرزها ما يلي:

6. 1. ضرورة تعريف الباحثين بخطورة الانتحال والسرقات العلمية وسن القوانين والتشريعات وتفعيل قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية واستخدام البرمجيات الإلكترونية كآلية حاسمة والتوعية العلمية والأخلاقية وترسيخ فكرة الأمانة العلمية.

6. 2. تدريب الباحثين على أسس البحث العلمي ومنهجيته، وتأكيد ضرورة الالتزام بذكر مصادر جميع المعلومات المستخدمة في البحث، ونسبتها إلى صاحبها، وتوثيقها في الهوامش، وفي قائمة المراجع.

6. 3. نشر ثقافة الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية بين الطلاب في المراحل الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل والأيام الدراسية، لاسيما تلك التي تتطرق لمواضيع حقوق المؤلف والأمانة العلمية، ولفت انتباه الطلبة منذ البداية إلى العقوبات المفروضة على حالات السرقة العلمية.

6. 4. وضع ميثاق أخلاقي عام على مستوى الجامعات المصرية يشتق منه مدونة سلوك داخل كل جامعة في ضوء التخصصات العملية وتوجهاتها البحثية والمجتمعية.

6. 5. التفعيل الصارم لنصوص العقوبات الخاص بالسرقات العلمية وعدم الأمانة العلمية في قانون الجامعات الحالي وتأكيدها عند التعديل والتطوير.

6. 6. توفير قواعد بيانات تتضمن البحوث والرسائل العلمية بالجامعات ومراكز البحوث بالدول العربية ونشرها إلكترونيا على الشبكة العنكبوتية.

6. 7. التطوير الدائم المستمر لبرامج وتقنيات كشف الانتحال بما يتناسب وطبيعة البحوث في كل تخصص لمجابهة السرقات العلمية وكشف مرتكبيها.

6. 8. تعزيز الرقابة على جودة الرسائل العلمية في جميع مراحلها، وضمن تعزيز تلك الرقابة يجب أن توفر الجامعات ومراكز البحوث وصولاً حرّاً إلى جميع الرسائل العلمية.

7. الخاتمة؛ الآثار السلبية للسرقة العلمية على المجتمع الأكاديمي:

وأخيراً؛ فإننا نرى أن ظاهرة السطو العلمي تعدّ نذير شؤم وجرس إنذار لانهيار المراكز البحثية والجامعات في عالمنا العربي، ونستطيع أن نذكر ما يمكن أن تسببه هذه الظاهرة من أثر في المجتمع الأكاديمي على النحو التالي:

7. 1. سوف تؤدي ظاهر السرقات العلمية إلى حصول باحثين على درجات علمية لا يستحقونها.

7. 2. وجود عناصر فاسدة دخيلة في المجتمع الأكاديمي، تفسد فيه أكثر مما تصلح.

7. 3. اعتلاء تلك العناصر الفاسدة –دون شك– مناصب إدارية حساسة في الوسط العلمي، ما يجعل البحث العلمي ألعوبة في أيدي مجموعة من اللصوص والانتهازيين.

7. 4. يتتلمذ على أيدي هؤلاء طلاب وباحثون، وفاقد الشيء لا يعطيه، فلن يُخرّج هؤلاء اللصوص إلا على شاكلتهم في الأغلب، إذا كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟!.

7. 5. ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري في المجتمع الأكاديمي، وبالتالي يصبح المجتمع لأكاديمي هيئة فاسدة لا تفيد إن لم تضر، والله المستعان.

المراجع

أوباري، الحسين. 6 من أفضل أدوات اكتشاف الانتحال العلمي (البلاجياريزم). تم استرجاعه من الموقع:-https://www.neweduc.com/%d8%a3%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%aa
-%d8%a7%d9%83%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d9%81

الجزائري، أبو عبد الأكرم. صور من السرقات العلمية في المجتمع العلمي والثقافي. تم استرجاعه من الموقع: http://majles.alukah.net/t36595

حاتم، أشرف. الجامعات المصرية تعلن الحرب علي لصوص رسائل الماجستير والدكتوراه. تم استرجاعه من الموقع:
http://www.60minuteseeg.com/2016/05/18/88626/%d8%aa%d9%81%d8%
%a7%d8%b5%d9%8a

الخطيب، أحمد. الانتحال (Plagiarism). تم استرجاعه من الموقع: http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=20

الخصاونة، أنيس. البحث العلمي وانتشار السرقات البحثية في الجامعات الأردنية. تم استرجاعه من الموقع: http://amad.jo/permalink/8813.html

الخريف، رشود. إسهامات جامعة الملك سعود في تعزيز النزاهة العلمية. تم استرجاعه من الموقع: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=418394

الدهشان، جمال. السرقات العلمية تُهدد الأمن الفكري العربي. تم استرجاعه من الموقع: https://www.albawabhnews.com/2124382

دواح، حسن. (2015). أوجه الفساد في مجال البحث العلمي: الأنواع، الأسباب، الانعكاسات، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي النزاهة العلمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (5-6 مايو)، 19-30.

السيد، داليا. الأمانة العلمية وفيروس التلاصّ العلمي. تم استرجاعه من الموقع
https://vb.tafsir.net/tafsir30107/#.WoorcGeYPIU

الشاعر، صالح. سبل منع الانتحال العلمي والتزوير بجامعاتنا العربية. تم استرجاعه من الموقع: https://www.scidev.net/mena/communication/opinion/Arab%20universitie
s%20development-corruption.html

عبد العزيز، سامي. (2015). في معنى «البلاجياريزم». منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي النزاهة العلمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (5-6 مايو)، 107-113.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016). القرار رقم (933) بتاريخ (28\جويلية\2016). القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الجزائر.

مرسى، سعيد. الجريمة العلمية والسوق السوداء لتجارة الأبحاث العلمية، تم استرجاعه من الموقع: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/30382.html

ياسين، طالب. (2017). جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار رقم (933). أعمال الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية والذي نظمه مركز جيل البحث العلمي بالعاصمة الجزائرية، (7/11).

أبرز صور السرقة العلمية المنتشرة في الوسط الأكاديمي. تم استرجاعه من الموقع: https://wefaak.com/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D8%B5%D9%88%D-8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9

أساليب مجابهة السرقة العلمية وطرق تحد من الوقوع فيها. تم استرجاعه من الموقع: -https://wefaak.com/%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a8

<< وصل هذا البحث إلى المجلة بتاريخ 2018/9/2، وصدرت الموافقة على نشره بتاريخ 2018/10/1 >>